بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman
Ministry of Finance
Muscat

سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

منشور رقم (١٣) لعام ٢٠١٧م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨م

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء — **الموقـــر**

أصحاب السمو والمعالي الوزراء — **الموقريـن**

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة — **الموقرين/المحترمين**

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً على نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦م، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر وزارة المالية إصدار منشور الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م، ويأتي إعداد تقديرات ميزانية العام القادم في ظل توقع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة تقل عن المستوى اللازم لتغطية الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في مراجعة أوجه الانفاق وترتيب الأولويات والعمل على إعداد تقديرات الميزانية بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي تعبر عن برامج الحكومة لتحقيق افضل استخدام للموارد المالية العامة وتوجيهها بما يحقق أفضل وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع.

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م بالآتي :

١) الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.

ص.ب:٥٠٦ - مسقط - الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٧٣٨٢٧٠، فاكس : ٢٤٧٣٦٣٢٤ - ٢٤٧٣٨٠٧٥
P.O.Box: 506, Muscat - Postal Code : 100 - Tel : 24738270, Fax : 24736324 - 24738075

٢) التكيف بالمخصصات المالية المتاحة وعدم افتراض أي توسع يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية في عام ٢٠١٨م مع ضرورة مراجعة كافة أوجه الصرف خاصة بما يتعلق بمخصصات الرواتب والأجور.

٣) بدء المرحلة الاسترشادية للتحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء في أربع جهات حكومية.

٤) رفع مساهمة الايرادات غير النفطية في جملة الإيرادات الحكومية.

٥) العمل على زيادة معدل الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين مناخ الاستثمار.

٦) الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي وتوفير كافة السبل لتحقيق أهداف البرنامج الوطني (تنفيذ) بما يؤدي إلى خلق فرص وظيفية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

٧) تجنب المساس بالخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والضمان الإجتماعي.

٨) إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.

٩) الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة على مدار العقود الماضية.

١٠) التأكيد على ان الكفاءة الاقتصادية يجب ان تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لمشروع ميزانياتها.

١١) رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والتأكيد على الحوكمة الجيدة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

١٢) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلى.

١٣) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقليل عجز الميزانية العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.

وبناءً على ذلك يرجى من جميع الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة عند إعداد مشروعات ميزانياتها مراعاة الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية وإتباع القواعد التالية:

أولاً : تقديم مذكرة تفسيرية عن الأهداف والغايات والمؤشرات المتوقع تحقيقها من خلال تقديرات ميزانية عام ٢٠١٨م مقارنة بما تم انجازه في عام ٢٠١٦م وعام ٢٠١٧م وذلك من واقع النشاط الرئيسي والاختصاصات المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/والمؤسسة). (مرفق رقم ١) كما يرجى تقديم المذكرة في نسخة مرنة (Flash Memory).

ثانياً: تقديم البيانات المطلوبة من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية حسب طبيعة نشاطها الرئيسي على أن يتم الاسترشاد عند تعبئة البيانات بالنموذج المرفق تحت رقم (٢).

ثالثاً: تقديم ورقة عمل حول الاجراءات المالية التي اتخذتها (الوزارات والوحدات الحكومية) حول ترشيد الانفاق.

رابعاً:على الوزارات التالية (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة ، وزارة المالية، وزارة الخدمة المدنية) تقديم مشروعات موازناتها وفقاً للمرحلة الاسترشادية للتحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء.(مرفق رقم ١٢)

خامساً: إعداد تقديرات ميزانياتها الجارية والرأسمالية لعام (٢٠١٨م) وفقا للقواعد العامة والتفصيلية المرفقة.

سادساً: مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص:

- يكون على الجهات العامة التي لديها مشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود المشاركة.
- تلتزم الجهات العامة بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي يحددها القانون.

سابعاً: الهيئات والمؤسسات العامة:

- يتعين على الهيئات والمؤسسات العامة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة اقتصادية عالية.
- إعداد ميزانيات البرامج والأداء وذلك عن طريق تحليل بنود مشروع الموازنات (إيراداً واستخداماً) على الأنشطة المختلفة مع تعميق دور محاسبة التكاليف كأحد العوامل الأساسية لتوزيع التكاليف.
- تقليل وترشيد الإنفاق ما أمكن، خاصة في العناصر غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتحقيق أقصى استفادة من النفقة.
- العمل على رفع كفاءة العاملين وتطبيق سياسة ربط الأجر بالإنتاج.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بما يكفل تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة في ظل التشغيل الاقتصادي السليم.

- تنمية الموارد بما يكفل تمويل استخداماتها ذاتياً وزيادة ما يؤول منها إلى الخزانة العامة للدولة.
- الحد من الإسراف بكافة أشكاله وصوره وتحسين المنتجات وتقليل الفاقد والتالف والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- تحسين معدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية عن النتائج الفعلية واستهداف التوازن الاقتصادي والمالي والعمل على تحقيق معدل عائد مناسب للدولة يتلاءم مع حجم المال المستثمر، وبما يحقق نمواً عن المعدل المستهدف في موازنة ٢٠١٨م، وأن تكون هناك مؤشرات كمية تعبر عن الإنجازات للسنة المالية ٢٠١٧م التي تحققت على أرض الواقع.
- العمل على سرعة الإنتهاء من الأعمال والمشروعات تحت التنفيذ لتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة وبما يكفل دخول المشروعات الجديدة لمرحلة الإنتاج والتشغيل، وانعكاس أثر ذلك على نتائج الأعمال المستهدفة بمشروع الميزانية، وبما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة والفوائض.

بناءً عليه فإننا نرجو من كافة الوزارات والوحدات الحكومية الالتزام في إعداد تقديرات ميزانياتها لعام ٢٠١٨م واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وتقديم عدد نسختين من التقديرات وفقاً للأسس والقواعد الموضحة في هذا المنشور والالتزام لتقديمها في موعد لا يتجاوز (٢٠١٧/٧/٣١م) حتى يتسنى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافاة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر ومن ثم استكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

كما يرجى التنسيق مع المختصين بالمديرية العامة للموازنة والعقود بوزارة المالية للرد على أية استفسارات تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية وتساعد على سرعة تقديم البيانات والتفاصيل المرافقة للميزانية حسب ما هو موضح بالمنشور.

بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman
Ministry of Finance
Muscat

سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

جدير بالذكر بأنه في حال عدم الالتزام بالموعد المحدد لتقديم تقديرات الميزانيات لعام ٢٠١٨م فإن وزارة المالية ستقوم باحتساب تقديرات ميزانيات الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات العامة واعتمادها وفقاً لصافي ميزانيتها المعدلة لعام ٢٠١٧م مضافاً إليها فقط تكلفة العلاوات الدورية المستحقة في عام ٢٠١٨م.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

وزارة المالية مسقط سلطنة عمان MUSCAT MINISTRY OF FINANCE

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في : ٢٩ / ٩ /١٤٣٨هـ
الموافق : ١٤ / ٦ /٢٠١٧م

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني — الموقر
- معالي الفريق أول/ وزير المكتب السلطاني — الموقر
- معالي الشيخ/الأمين العام لمجلس الوزراء — الموقر

ص.ب:٥٠٦ - مسقط - الرمز البريدي : ١٠٠ - هاتف : ٢٤٧٣٨٢٧٠، فاكس : ٢٤٧٣٦٣٢٤ - ٢٤٧٣٨٠٧٥
P.O.Box: 506, Muscat - Postal Code : 100 - Tel : 24738270, Fax : 24736324 - 24738075

منشور رقم (١٣) لعام ٢٠١٧م

بشأن قواعد إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨م

صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء — **الموقـــر**

أصحاب السمو والمعالي الوزراء — **الموقريـن**

أصحاب المعالي/السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة — **الموقرين/المحترمين**

تحية طيبة وبعد،،،

استناداً على نص المادة (٢٢) من القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٤٧) بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦م، وتمهيداً لإعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م وعرضها على مجلس عُمان في الوقت المحدد.

يسر وزارة المالية إصدار منشور الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م، ويأتي إعداد تقديرات ميزانية العام القادم في ظل توقع استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة تقل عن المستوى اللازم لتغطية الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب الاستمرار في مراجعة أوجه الانفاق وترتيب الأولويات والعمل على إعداد تقديرات الميزانية بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي تعبر عن برامج الحكومة لتحقيق افضل استخدام للموارد المالية العامة وتوجيهها بما يحقق أفضل وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع.

وتتمثل الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م بالآتي :

١) الإستمرار في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته من خلال تنفيذ كافة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.

٢) التكيف بالمخصصات المالية المتاحة وعدم افتراض أي توسع يؤدي إلى زيادة المخصصات المالية في عام ٢٠١٨م مع ضرورة مراجعة كافة أوجه الصرف خاصة بما يتعلق بمخصصات الرواتب والأجور.

٣) بدء المرحلة الاسترشادية للتحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء في أربع جهات حكومية.

٤) رفع مساهمة الايرادات غير النفطية في جملة الإيرادات الحكومية.

٥) العمل على زيادة معدل الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين مناخ الاستثمار.

٦) الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي وتوفير كافة السبل لتحقيق أهداف البرنامج الوطني (تنفيذ) بما يؤدي إلى خلق فرص وظيفية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

٧) تجنب المساس بالخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والضمان الإجتماعي.

٨) إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.

٩) الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة على مدار العقود الماضية.

١٠) التأكيد على ان الكفاءة الاقتصادية يجب ان تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لمشروع ميزانياتها.

١١) رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والتأكيد على الحوكمة الجيدة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

١٢) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلى.

١٣) اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقليل عجز الميزانية العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.

وبناءً على ذلك يرجى من جميع الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة عند إعداد مشروعات ميزانياتها مراعاة الأسس الرئيسية لإعداد مشروع الميزانية وإتباع القواعد التالية:

أولاً : تقديم مذكرة تفسيرية عن الأهداف والغايات والمؤشرات المتوقع تحقيقها من خلال تقديرات ميزانية عام ٢٠١٨م مقارنة بما تم انجازه في عام ٢٠١٦م وعام ٢٠١٧م وذلك من واقع النشاط الرئيسي والاختصاصات المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/والمؤسسة).

(مرفق رقم ١) كما يرجى تقديم المذكرة في نسخة مرنة (Flash Memory).

ثانياً: تقديم البيانات المطلوبة من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية حسب طبيعة نشاطها الرئيسي على أن يتم الاسترشاد عند تعبئة البيانات بالنموذج المرفق تحت رقم (٢).

ثالثاً: تقديم ورقة عمل حول الاجراءات المالية التي اتخذتها (الوزارات والوحدات الحكومية) حول ترشيد الانفاق.

رابعاً:على الوزارات التالية (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة ، وزارة المالية، وزارة الخدمة المدنية) تقديم مشروعات موازناتها وفقاً للمرحلة الاسترشادية للتحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء.(مرفق رقم ١٢)

خامساً: إعداد تقديرات ميزانياتها الجارية والرأسمالية لعام (٢٠١٨م) وفقا للقواعد العامة والتفصيلية المرفقة.

سادساً: مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص:

- يكون على الجهات العامة التي لديها مشروعات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود المشاركة.
- تلتزم الجهات العامة بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي يحددها القانون.

سابعاً: الهيئات والمؤسسات العامة:

- يتعين على الهيئات والمؤسسات العامة العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة اقتصادية عالية.
- إعداد ميزانيات البرامج والأداء وذلك عن طريق تحليل بنود مشروع الموازنات (إيراداً واستخداماً) على الأنشطة المختلفة مع تعميق دور محاسبة التكاليف كأحد العوامل الأساسية لتوزيع التكاليف.
- تقليل وترشيد الإنفاق ما أمكن، خاصة في العناصر غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتحقيق أقصى استفادة من النفقة.
- العمل على رفع كفاءة العاملين وتطبيق سياسة ربط الأجر بالإنتاج.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة بما يكفل تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة في ظل التشغيل الاقتصادي السليم.

- تنمية الموارد بما يكفل تمويل استخداماتها ذاتياً وزيادة ما يؤول منها إلى الخزانة العامة للدولة.
- الحد من الإسراف بكافة أشكاله وصوره وتحسين المنتجات وتقليل الفاقد والتالف والاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- تحسين معدلات الأداء والمؤشرات الاقتصادية عن النتائج الفعلية واستهداف التوازن الاقتصادي والمالي والعمل على تحقيق معدل عائد مناسب للدولة يتلاءم مع حجم المال المستثمر، وبما يحقق نمواً عن المعدل المستهدف في موازنة ٢٠١٨م، وأن تكون هناك مؤشرات كمية تعبر عن الإنجازات للسنة المالية ٢٠١٧م التي تحققت على أرض الواقع.
- العمل على سرعة الإنتهاء من الأعمال والمشروعات تحت التنفيذ لتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة وبما يكفل دخول المشروعات الجديدة لمرحلة الإنتاج والتشغيل، وانعكاس أثر ذلك على نتائج الأعمال المستهدفة بمشروع الميزانية، وبما ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج والقيمة المضافة والفوائض.

بناءً عليه فإننا نرجو من كافة الوزارات والوحدات الحكومية الالتزام في إعداد تقديرات ميزانياتها لعام ٢٠١٨م واعتمادها من قبل رئيس الوحدة وتقديم عدد نسختين من التقديرات وفقاً للأسس والقواعد الموضحة في هذا المنشور والالتزام لتقديمها في موعد لا يتجاوز (٢٠١٧/٧/٣١م) حتى يتسنى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٨م في الوقت المحدد تمهيداً لعرضها على مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة وموافاة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بها خلال شهر سبتمبر ومن ثم استكمال باقي إجراءات التصديق على الميزانية العامة للدولة.

كما يرجى التنسيق مع المختصين بالمديرية العامة للموازنة والعقود بوزارة المالية للرد على أية استفسارات تتعلق بإعداد تقديرات الميزانية وتساعد على سرعة تقديم البيانات والتفاصيل المرافقة للميزانية حسب ما هو موضح بالمنشور.

جدير بالذكر بأنه في حال عدم الالتزام بالموعد المحدد لتقديم تقديرات الميزانيات لعام ٢٠١٨م فإن وزارة المالية ستقوم باحتساب تقديرات ميزانيات الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات العامة واعتمادها وفقاً لصافي ميزانيتها المعدلة لعام ٢٠١٧م مضافاً إليها فقط تكلفة العلاوات الدورية المستحقة في عام ٢٠١٨م.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة ... والله ولي التوفيق.

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ١٩/ ٩/ ١٤٣٨هـ
الموافق: ١٤/ ٦/ ٢٠١٧م

نسخة مع التحية إلى :

- معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني — الموقر
- معالي الفريق أول/ وزير المكتب السلطاني — الموقر
- معالي الشيخ/الأمين العام لمجلس الوزراء — الموقر

القواعد العامة

يتم إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨م بعد الأخذ في الإعتبار نتائج تطبيق المنشورات المالية التي صدرت خلال الأعوام من ٢٠١٥م الى ٢٠١٧م والمتعلقة بترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام والجهود المبذولة من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) بشأن ترشيد ورفع كفاءة الصرف في موازنتها، كما يتم إعداد المصروفات بشكل منفصل موزعة على الميزانية للوضع القائم ، الميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشروعات الجديدة على النحو التالي:

أ) الميزانيات للوضع القائم :

يأتي الحفاظ على المستويات التنموية والإنجازات المؤسسية التي حققتها التنمية في مقدمة الأسس والأهداف التي يحرص عليها مشروع موازنة ٢٠١٨م، ولهذا فان المستوى الأساسي للإنفاق في مشروع موازنة ٢٠١٨م يتحدد بناءً على هذا الهدف، وهو ما يعنى الالتزام بالاستمرار في إدارة عجلة العمل الحكومي بما يحفظ مستوى الخدمات الحالية التي أنجزتها الموازنات السابقة، ولهذا فان المستوى الأساسي للإنفاق يؤكد على حقوق العاملين في الدولة، ويحرص على صيانة الأصول الحكومية، وتوفير المشتريات الأساسية من سلع وخدمات بما يتفق مع المعايير الكفؤة لإدارة العمل الحكومي الخدمي والوفاء بالالتزامات التعاقدية. ومن هنا فإن مشروع الموازنات للوضع القائم يجب ان يأخذ في الاعتبار هذه العناصر، وان يوازن بين البدائل الفنية والمالية من اجل تحقيق ذلك.

وبناءً عليه يتم إعداد تقديرات الوضع القائم للميزانيات وفقاً لما يلي :

١) موقف صافي الميزانية كما هو في تاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠م.

٢) مضافاً إليها العلاوة الدورية المستحقة للموظفين في تاريخ ٢٠١٨/١/١م (وذلك وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الشأن).

مراعاة إرفاق بيان تفصيلي للدرجات الشاغرة والدرجات التي شغرت نتيجة التقاعد والمتوقع ان تشغر خلال العام القادم ٢٠١٨م والمطلوبة وذلك عن طريق نظام الحاسب الآلي للموقف كما هو في ٢٠١٧/٦/٣٠م.**(مرفق رقم ٣ و ٣أ)**.

٣) مراعاة الالتزام بالضوابط الموضحة بالمرفق رقم (٤) فيما يتعلق بالمناقلات فيما بين البنود.

٤) أهمية إرفاق أوراق العمل لبيان التفاصيل الكاملة واللازمة لكل مادة على حده وبيان الالتزامات القائمة عليها مثل العقود المبرمة مع الشركات (عقود الصيانة، عقود النظافة، عقود التشغيل ... الخ (مرفق ١٠).

ب) الميزانيات الإضافية :

على الوزارات والوحدات الحكومية تضمين ميزانياتها المقدمة لعام ٢٠١٨م جميع المخصصات المالية الضرورية، سواءً (إضافات) أو (تشغيل مشروعات) ، وذلك حتى تتضح الميزانية المقدمة على حقيقتها.

يتم تقديم ميزانية المخصصات الإضافية المطلوبة (التي يتعذر تدبيرها من المخصصات المتاحة المتعلقة بالميزانيات للوضع القائم) مع مراعاة أن يتم ترتيب تلك الطلبات حسب أهميتها وأولوياتها ومراعاة امكانيات وقدرة الجهة الحكومية على تنفيذها خلال السنة المالية دون مبالغة في عدد الطلبات، وعلى الجهة الحكومية مراعاة الأهداف المتوقع تحقيقها من الاعتمادات الاضافية للطلب وتوضيح أسس احتساب التقديرات في الميزانية الاضافية (موضحة بأوراق عمل مرفقة بالتقديرات). وان يتم توضيح ذلك في ضوء المرفق (٢) الخاص بالأنشطة بإظهار تأثير الطلبات على هذه الأنشطة أو أيا منها (ذكر الزيادة المتوقعة في حجم النشاط أو التغيير المتوقع في جودة تقديم النشاط) وذلك باستخدام مرفق (٢ أ).

هذا وسيتم إعطاء أولوية للطلبات التي تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة للمجتمع أو تفعيل الأنشطة التي تمس احتياجات المواطنين.

ج) الميزانيات المطلوبة لتشغيل المشاريع الجديدة :

يتم إعداد تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية لتغطية مصروفات تشغيل المشروعات الجديدة المتوقع استلامها وتشغيلها خلال عام ٢٠١٨م مع تقديم بيان لكل مشروع على حدة حسب ملخص تقديرات تشغيل المشاريع **(مرفق رقم ٥)**.

ملاحظة هامة :

يتم إدخال تقديرات الميزانية المطلوبة (الإيرادات والمصروفات) لميزانيات الوضع القائم والميزانية الإضافية وميزانية تشغيل المشاريع الجديدة بالحاسب الآلي (النظام المالي) قبل تاريخ (٢٠١٧/٧/٣١م) مع مراعاة أن تكون متطابقة مع التقديرات المقدمة في مشروع الميزانية وفق النماذج المقررة من قبل وزارة المالية.

القواعد التفصيلية

أ) الإيرادات غير النفطية :

يراعـــى عند إعداد تقديـــرات الإيرادات المتوقـــع تحصيلها خلال عام ٢٠١٨م ما يلي:

١) يتم إعداد التقديرات من خلال:
- الأخذ في الاعتبار الإجراءات المتخذة خلال الأعوام السابقة من ٢٠١٥م الى ٢٠١٧م من قبل (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) والمتوقع إتخاذها خلال عام ٢٠١٨م في مجال تنشيط وتحسين الإيرادات.
- الاسترشاد بالأرقام الفعلية لمتحصلات السنوات السابقة.
- مراعاة استبعاد أية إيرادات استثنائية تحققت في تلك السنوات.
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو والزيادة المتوقعة في الإيرادات نتيجة التوسع في الوضع القائم أو تشغيل مشروعات جديدة يترتب عليها زيادة في تلك الإيرادات مع تقديم البيانات الأساسية التي تتضمن العناصر المؤثرة في احتساب هذه الإيرادات من حيث (الأعداد أو الكميات).

٢) العمل على مراجعة كافة رسوم الخدمات التي يتم تحصيلها ومقارنتها مع التكاليف المترتبة لتقديمها والعمل على موائمة تلك الرسوم مع تكاليف تقديمها من أجل تطوير أداء الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان استمراريتها بالشكل المرضي.

٣) الالتزام ببيان الأسس التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات، مع إيضاح كافة التفاصيل الخاصة بها مقارنة بالمحصل الفعلي للأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧م) مع شرح وافي لأسباب الزيادة أو النقصان لتلك التقديرات.

٤) تحديد فئات الرسوم التي تم استحداثها لأول مرة وتلك التي تم تعديلها، واحتساب تأثيرها المتوقع على ميزانية عام ٢٠١٨م والبنود التي يتم توريد تلك الرسوم فيها.

٥) تحديد الرسوم التي يُقترح تعديلها وتقديمها بشكل منفصل مع توضيح المبررات والأسس التي بُنيت عليها.

٦) ضرورة حصر المتأخرات من الإيرادات للأعوام السابقة إن وجدت وإرفاق ما يلي:
- بيان تفصيلي يوضح مقدار الإيرادات غير المحصلة موزعة حسب سنوات استحقاقها بعد اعتمادها من دوائر التدقيق الداخلي في (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة).
- بيان أسباب عدم إمكانية تحصيلها.

٧) قيام كل وحدة حكومية بتقديم البيانات المطلوبة في (١، ٢، ٣) أعلاه بشكل نسخة مرنة (Flash Memory) وإرسالها إلى المديرية العامة للدخل بوزارة المالية مباشرة.

ملاحظة : (يرجى استخدام النماذج المقررة لتقديرات الإيرادات وأوراق العمل لبيان أنواع ومصادر الإيرادات لتلك التقديرات).

ب) المصروفات الجارية والرأسمالية :

١) موازنة الوظائف

سيتم اعتماد المخصصات السنوية لرواتب وأجور الموظفين على ضوء كشوف الدرجات المالية المشغولة والشاغرة مع توضيح المسميات الوظيفية للموظفين كما هو موضح في النموذجين (٩، ٩ أ، ١٠ موازنة) **(المرفقين رقمي ٧ و٨)** بهذا المنشور بعد اعتماد موازنة الوظائف من قبل وزارة الخدمة المدنية وكذلك بالنسبة للوظائف المستحدثة للمشاريع الجديدة - إن وجدت، مع مراعاة ضرورة تقديم موازنة الوظائف إلى وزارة الخدمة المدنية وفقاً للمرفق رقم (٦)، مع مراعاة تقديمها بوقت كاف حتى يتسنى إتاحة الوقت المناسب لدراستها من قبل وزارة الخدمة المدنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها ، على أن يتم موافاة وزارة المالية بنسخة من موازنة الوظائف بعد اعتمادها من وزارة الخدمة المدنية.

٢) السيارات

- تأكيد على توضيح الإجراءات التي تم إتخاذها بشأن تقليل عدد السيارات الحكومية وترشيد مصروفاتها.
- يذكر مصادر التمويل لتكلفة شراء السيارات الخدمية.
- يجب التقيد باسعار شراء السيارات بتعميم هذه الوزارة رقم (٢٠٠٨/٤).
- تقديم كشف بالسيارات المزمع استبدالها خلال عام ٢٠١٨م والتي أكملت (٩) سنوات من تاريخ شراؤها واعطاء أولوية لاستبدال السيارات وفقاً لارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار.
- ضرورة أخذ موافقة مسبقة من وزارة المالية في حال رغبة الجهة استئجار سيارات بدلاً من الشراء.
- تحديث بيانات السيارات المتوفرة لدى الجهة من خلال نظام الحاسب الآلي (نظام المركبات الحكومية بوزارة المالية)، وفي حال عدم ارتباط الجهة بالنظام فيرجى منها إعداد كشوفات محدثة توضح إجمالي عدد السيارات وتاريخ الشراء وأوجه استخدامها موزعة على المديريات والدوائر والأقسام التابعة لها.

٣) مصروفات الكهرباء والمياه

اتخاذ إجراءات حاسمة لترشيد استخدام الكهرباء والمياه، وأن تعكس تقديرات اعتمادات الموازنة جدية هذا الترشيد مع موافاة المديرية العامة للموازنة والعقود بالإجراءات التي اتخذتها الجهة لترشيد الإنفاق في هذا البند خاصة فيما يخص استهلاك الكهرباء مع مراعاة استبدال المصابيح العادية بالمصابيح الموفرة للطاقة والعمل على ترشيد استخدام المياه.

٤) الصيانة

إن الاهتمام بمتطلبات الصيانة هو المدخل الحقيقي للحفاظ على الأصول الحكومية وضمان استمرارية التشغيل والأداء دون أعطال. وعلى الجهات المختلفة عند تقدير الاعتمادات اللازمة للصيانة الالتزام بوضع برنامج لصيانة كل اصل من الأصول بما يكفل المحافظة على هذه الأصول لاستمرار التشغيل وأداء الخدمات، والعمل على الإجراءات التالية :

- تخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من التكلفة الاستثمارية لمشروعات كل جهة لبند الصيانة.
- عدم المناقلة من بنود الصيانة إلى أي بنود أخرى.
- تضمين بندا للصيانة في عقود الشراء.
- إعداد خطة طويلة الأجل بالنسبة لصيانة الأصول المملوكة للدولة.
- تفعيل الصيانة الموجودة بكل جهة وتطويرها للحد من الاستعانة بشركات الصيانة الخاصة وذلك في اطار تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق.
- موافاة وزارة المالية ببيان يوضح كافة الأصول لدى الوحدة وتاريخ اكتساب الأصل وخطط الصيانة.

٥) التدريب والبعثات

- الحد من التدريب الخارجى واستقطاب المدربين الخارجيين الى داخل السلطنة.
- الالتزام ببرامج التدريب الموافق عليها من قبل وزارة الخدمة المدنية.
- الالتزام بإعداد المقاعد الدراسية للبعثات الخارجية المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي.

٦) المستلزمات السلعية

- عدم المساس بالبنود المرتبطة بالنشاط الرئيس عند اجراء المناقلات.
- الحد من الانفاق على البنود ذات الأقل أهمية كالمواد الغذائية على سبيل المثال.

٧) السفر للخارج

ينبغي الحد من السفر للخارج للأفراد أو الوفود، وأن يقتصر ذلك على المهام الرسمية الأساسية فقط وأن يكون العدد في الحد الأدنى.

٨) المخزون السلعي :

ينبغي على الجهات مراعاة استنفاد المخزون السلعي والراكد أولا قبل شراء أية مستلزمات جديدة ـ فيما عدا المخزون الاستراتيجي اللازم والذي يتعين الاحتفاظ به، وفى ذلك:

- على الجهات عدم إدراج أية اعتمادات مالية لشراء مستلزمات جديدة طالما تتوافر بمخازنها احتياجاتها مع ضرورة التزام الجهات بالاحتياجات الفعلية والضرورية ترشيداً وضبطاً للإنفاق العام.
- العمل على استخدام آليات تقنية لإدارة المخزون السلعي والأصول الثابتة، وعلى جميع الجهات خلق قاعدة بيانات شاملة عن المخزون المتوفر لديها من أجل إدارة المخزون ورفع كفاءته وترشيد استهلاكه.

مرفق رقم (١)

إيضاح عن المذكرة التفسيرية
للأهداف والبرامج والمؤشرات من واقع النشاط الرئيسي
والاختصاصات المناطة بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة)

أولاً: مفهوم المذكرة التفسيرية:

مذكرة تتضمن إيضاحات حول دور ومهام (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) والأهداف الموضوعة لترجمة الاختصاصات لواقع عملي في صورة تنفيذ برامج أو تقديم خدمات أو أنشطة أو فعاليات والمؤشرات المحققة او المتوقع تحقيقها، وبيان الخطة التنفيذية لتلك الأهداف وتقديرات الميزانية اللازمة للتنفيذ وفقاً لأسس ومعايير متبعة ومبررة وباستخدام البيانات والإحصائيات اللازمة لذلك، إضافة إلى الإنجازات في الجوانب المرتبطة بتلك البرامج والأنشطة والفعاليات التي تحققت خلال العام الماضي والحالي و المتوقع تحقيقها خلال العام المقبل.

ثانياً: يمكن الاسترشاد بالآتي عند إعداد المذكرة التفسيرية:

١) تضمين الاختصاصات والمهام المناطه بـ (الوزارة/الوحدة/الهيئة/المؤسسة) وتوضيح ما إذا تم إضافة أية ادوار أو مهام جديدة لها، موزعه حسب تقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد.

٢) تضمين الأهداف التي تعمل الجهة على تحقيقها لتأدية المهام الملقاة على عاتقها، موزعه حسب تقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد، وشرح متطلبات التنفيذ.

٣) توضيح خطط التنفيذ (إن وجدت) لكل هدف.

٤) تحديد البرامج والخدمات والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الوحدة وشرح جوانب الإنجازات المحققة خلال العام الماضي والحالي والمستهدف تحقيقها خلال العام القادم وذلك وفقا لتقسيمات الهيكل التنظيمي المعتمد.

٥) إيضاح التكلفة المالية المترتبة على تنفيذ البرامج والخدمات والأنشطة والفعاليات خلال عامي (٢٠١٦ و٢٠١٧م) مع توضيح النتائج التي تم تحقيقها.

٦) ان تكون الأهداف المراد تحقيقها خلال عام ٢٠١٨م أساساً لاحتساب المخصصات المطلوبة لكل بند من بنود الموازنة سواء القائمة أو الإضافية او لتشغيل المشروعات الإضافية.

٧) توضيح الأسس والمعايير في احتساب تقديرات الميزانية المقدمة لعام ٢٠١٨م.

٨) في حال طلب موازنة إضافية يجب إيضاح تأثير الموازنة الإضافية (بما فيها تشغيل المشروعات الجديدة) على البرامج والخدمات والأنشطة والنتائج بإجراء مقارنة بين النتائج المحققة خلال العام الماضي والحالي والنتائج المرجوة خلال العام القادم ٢٠١٨م.

٩) تضمين مؤشرات إحصائية حول:

أ) عدد الموظفين العاملين موزعين حسب المديريات انسجاما مع الهيكل التنظيمي.

ب) عدد الفروع التابعة للوحدة وأماكن تواجدها ومستواها الإداري (مديرية، إدارة، مكتب ...الخ)

ج) عدد المباني التابعة للوحدة مع توضيح المستأجر منها ومخصصات استئجارها.

د) إجمالي عدد السيارات التابعة للجهة حسب النوع (صالون، دفع رباعي، بيكاب، حافلة، شاحنة، معدات ثقيلة، إسعاف، دراجة، أخرى) وأوجه استخدامها، والسيارات المستأجرة وأوجه استخدامها.

هـ) أية بيانات وإحصائيات أخرى ترى الجهة تضمينها.

تابع مرفق (١)

الوحدة (وزارة- هيئة- شركة): .....

ملاحظة: تضاف خانات اضافية حسب الاحتياج

١- الاختصاصات

- .....
- .....
- .....
- .....

٢- الاهداف الاستراتيجية من واقع الاختصاصات

- .....
- .....
- .....
- .....

٣- الاهداف الفرعية التى تحقق الاهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجى	الاهداف الفرعية مع وصفها بالارقام كلما امكن
١-	١-١..... ١-٢..... ١-٣..... ١-٤.....
٢-	٢-١..... ٢-٢..... ٢-٣..... ٢-٤.....
٣-	٣-١..... ٣-٢..... ٣-٣..... ٣-٤.....

٤- توزيع الاهداف الفرعية على مديريات (الهيكل الادارى) الوحدة الحكومية

المديرية	الاهداف الفرعية التى تعمل المديرية على تحقيقها

٥- الموازنة التقديرية لكل مديرية

المديرية	الموازنة التقديرية
غير موزع (مصروف مشترك بين كل المديريات)	

٦- أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الإنجاز لكل هدف استراتيجى/فرعى

الهدف الاستراتيجى/ الفرعى	اسم المؤشر/المؤشرات

٧- الوضع الحالى لكل مؤشر والتأثير المتوقع لتنفيذ موازنة ٢٠١٨

المؤشر	قيمته فى ٢٠١٦ (مع الاشارة الى العام فى حالة ان يكون لعام آخر)	القيمة المتوقعة مع استكمال تنفيذ موازنة ٢٠١٧	القيمة المتوقعة مع تنفيذ موازنة ٢٠١٨

٨- فى حال وجود برامج محددة تقوم الوحدة بتنفيذها، برجاء ذكر البرامج، والهدف الذى تحققه (استراتيجى وفرعى) والموازنة التقديرية للبرنامج واهم المؤشرات التى سوف يسهم فى تحسينها، والمديرية التى تنفذه، على النحو التالى:

البرنامج	يذكر هل هو جديد ام مستمر وفى حال المستمر تذكر آخر تكلفة من واقع موازنة ٢٠١٧	الاهداف التى يحققها (اختار من الاهداف الفرعية فى (٣) اعلاه	المديرية التى تنفذه	مؤشرات الاداء (اختارمن المؤشرات فى (٦) اعلاه	اهم الانشطة التى ينفذها البرنامج	اهم الاضافات للانشطة فى حال وجودها

مرفق (٢) :

اهم الانشطة التى تقوم بها الوحدة

ملاحظة: يسمح بذكر نفس النشاط لاكثر من مديرية داخل الوحدة اذا كان متكرراً فى كل منها قد يستخدم جدول لكل مديرية على حدة

النشاط	المديرية المستفيدة (تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة به حتى ولو لم تنفذه مباشرة)	الهدف الذى يساهم فى تحققه (راجع مرفق ١)	دور النشاط فى تحقيق الهدف		البرنامج المرتبط به النشاط ان وجد (راجع مرفق ١)
			اساسى	مساعد	

مرفق (٢أ) طلب الموازنة الاضافية :

١- تكلفة الانشطة وسبب طلب الموازنة الاضافية وخطط الترشيد والتطوير

النشاط	المديرية المستفيدة	تكلفته فى ميزانية ٢٠١٦	تكلفته فى ميزانية ٢٠١٧	التكلفة التقديرية لعام ٢٠١٨	الزيادة او النقص		سبب تغير التكلفة ١٦-٢٠١٧(تذكر خطط الترشيد الخاصة بالنشاط او خطط الاحلال بانشطة اخرى او تغيير اسلوب العمل وفى حال التوسع تذكر خطط التوسع وسببها)
					١٦-٢٠١٧	١٧-٢٠١٨	

٢- العلاقة بين تقديرات الموازنة للوضع القائم والاضافية وموازنة تشغيل المشروعات الجديدة والقيمة المتوقعة للمؤشرات :

النشاط	المؤشر الذى سوف يتأثر	تأثير الموازنة للوضع القائم ٪	تأثير الموازنة الاضافية ٪	تاثير تشغيل المشروعات الجديدة ٪	اجمالى التغير فى قيمة المؤشر
					٪١٠٠
					٪١٠٠
					٪١٠٠
					٪١٠٠
					٪١٠٠

مرفق رقم (٣)

بيان بالدرجات الشاغرة والمطلوبة
بتقديرات الميزانية لعام ٢٠١٨م

المسمى الوظيفي	الموقف في عام ٢٠١٧م						٢٠١٨م
	الدرجة المالية	عدد الدرجات الشاغرة في ٢٠١٧/١/١م (١)	الوظائف المضافة خلال عام ٢٠١٧م (٢)	الوظائف التي تم التعيين عليها من الدرجات الشاغرة (٣)	إجمالي التوظيف (٢ + ٣)	الرصيد (١ - ٣)	الدرجات المطلوبة

مرفق (١٣)

كشف
بمخصصات الموظفين العمانيين الذين ستنتهي خدماتهم خلال عامي ٢٠١٧م و ٢٠١٨م

الإسم	الدرجة المالية	التكلفة السنوية	تاريخ انتهاء الخدمة	كلفة نهاية الخدمة

مرفق رقم (٤)

الضوابط المتعلقة بالمناقلات بين البنود

١) عدم المساس بالمخصصات المالية للبنود المرتبطة بالنشاط الرئيسي أو المهام المناطة بالوزارة والوحدات والهيئات والمؤسسات.

٢) الإبقاء على المخصصات المالية المدرجة بالميزانيات لمستحقات الخدمات الحكومية (استهلاك الكهرباء والمياه والهاتف والانترنت) دون إجراء أية تعديلات عليها لتعزيز بنود أخرى وذلك تجنباً لتراكم هذه المستحقات ولضمان سدادها أولاً بأول.

٣) الإبقاء على المخصصات المالية المدرجة بالبنود التي تمثل التزامات بموجب عقود سارية كما هي دون تعديل.

٤) يسمح للوزارات والوحدات الحكومية لإجراء تعديلات فيما بين باقي مواد ميزانياتها عند إعداد تقديرات العام القادم ٢٠١٨م وذلك حسبما تراه مناسباً بهدف تغطية الاحتياجات الضرورية والملحة على أن يتم تقديم شرح لأسباب التعديلات التي تم اجراؤها للمواد مع مراعاة عدم الإخلال بالضوابط المذكورة أعلاه.

٥) آخر موعد لتقديم طلبات تعديل مخصصات الرواتب والبدلات وجدول الدرجات المالية للميزانية المعتمدة للعام الحالي ٢٠١٧م يوم (٢٠١٧/١٢/١م).

مرفق رقم (٥)

ملخص
تقديرات تشغيل المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٨م

اسم المشروع ★	التكلفة الإنمائية	تاريخ استلام المشروع	التاريخ المتوقع للتشغيل	الإيرادات المتوقعة من التشغيل	مصروفات تشغيل المشروع				
					عدد الوظائف	التكلفة السنوية للوظائف ★	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية ★★	الإجمالي

★ التكلفة السنوية للوظائف تشتمل على الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى.

★★ يرفق جدول بعدد السيارات المطلوب شراؤها إن وجدت.

ملاحظة: يراعى إرفاق وصف كامل بمكونات المشروع.

مرفق رقم (٦)

بيان توضيحي حول المطلوب تقديمه
عن موازنة الوظائف لوزارة الخدمة المدنية

أولاً: الوظائف المشغولة:

- تعبئة النموذج رقم (٩، ٩أ) موازنة.
- تعبئة النموذج رقم (١٠) موازنة وهو بيان تفصيلي بشأن الوظائف المشغولة ومستحقاتها المالية من رواتب أساسية وبدلات ومستحقات مالية أخرى.

ثانياً: الوظائف الشاغرة:

- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة غير المرتبط بالتعيين عليها ومسمياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.
- إرفاق آخر تعديل للوظائف الشاغرة المرتبط التعيين عليها ومسمياتها الوظيفية ومخصصاتها المالية.

ثالثاً: الوظائف الجديدة (المقترح استحداثها):

- بيان بالوظائف المراد تمويلها والدرجات المالية المقيمة بها وإجمالي تكلفتها المالية.
- إرفاق مذكرة توضيحية من واقع البيانات الإحصائية والتقديرات التي توضح مدى الاحتياج الفعلي لتلك الوظائف المطلوبة كاعتمادات مالية جديدة، وبيان أهمية تشغيل هذه الوظائف في تحقيق أهداف الوحدة الحكومية.

مرفق رقم (٧)

ملخص تقديرات الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى العام ٢٠١٨م (عُماني)

رقم الحساب				بيان بالدرجات المالية	السنة المالية ٢٠١٨م								موازنة العام الماضي		ملاحظات
مادة	بند	فصل	باب		الوظائف المشغولة		الوظائف الشاغرة		الوظائف المستحدثة		المجموع				
					عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	
				الرفيعة											
				الخاصة											
				الأولى											
				الثانية											
				الثالثة											
				الرابعة											
				الخامسة											
				السادسة											
				السابعة											
				الثامنة											
				التاسعة											
				العاشرة											
				الحادية عشرة											
				الثانية عشرة											
				الثالثة عشرة											
				الرابعة عشرة											
				الخامسة عشرة											
				السادسة عشرة											
				السابعة عشرة											
				الثامنة عشرة											
				مجموع الجدول العام											
				رواتب الموظفين المحليين (خارج السلطنة)											
				فروقات الترقية											
				فرق إلغاء واستحداث درجات											
				جملة الرواتب الأساسية											
				بدل سكن											
				بدل كهرباء											
				بدل مياه											
				بدل هاتف											
				بدل طبيعة عمل											
				بدل نقل											
				بدل غلاء معيشة											
				الأجر الإضافي											
				جملة البدلات											
				مستحقات أخرى											
				تذاكر سفر											
				مكافآت											
				جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى											

نموذج رقم (١٩) الموازنة
مرفق رقم (٨)

ملخص تقديرات الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى العام ٢٠١٨م (غير عُماني)

رقم الحساب				بيان بالدرجات المالية	السنة المالية ٢٠١٨م								موازنة العام الماضي		ملاحظات
					الوظائف المشغولة		الوظائف الشاغرة		الوظائف المستحدثة		المجموع				
مادة	بند	فصل	باب		عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	عدد	المبلغ	
				أ											
				ب											
				ج											
				د											
				هـ											
				الأولى											
				الثانية											
				الثالثة											
				الرابعة											
				الخامسة											
				السادسة											
				السابعة											
				الثامنة											
				التاسعة											
				العاشرة											
				الحادية عشرة											
				الثانية عشرة											
				الثالثة عشرة											
				الرابعة عشرة											
				مجموع الجدول العام											
				رواتب الموظفين المحليين (خارج السلطنة)											
				فروقات الترقية											
				فرق إلغاء واستحداث درجات											
				جملة الرواتب الأساسية											
				بدل سكن											
				بدل كهرباء											
				بدل مياه											
				بدل هاتف											
				بدل طبيعة عمل											
				بدل نقل											
				بدل غلاء معيشة											
				الأجر الإضافي											
				جملة البدلات											
				مستحقات أخرى											
				تذاكر سفر											
				مصروفات سفر											
				إيجارات مساكن الموظفين											
				مكافآت											
				جملة الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى											

نموذج رقم (١٠) موازنة
مرفق رقم (٩)

كشف الرواتب والبدلات والمستحقات الأخرى
للوظائف المشغولة - الشاغرة - المستحدثة

اسم الموظف	اسم الوظيفة	الدرجة	الجنسية		تاريخ التعيين	تاريخ شغل الوظيفة الحالية	الراتب الأساسي				البدلات								المجموع		المستحقات الأخرى					الأجر الإضافي	المجموع	الإجمالي
			عماني	غير عماني			الراتب في	العلاوة الدورية	الرواتب		سكن	كهرباء	مياه	هاتف	طبيعة عمل	اغتراب	نقل	غلاء معيشة	شهري	سنوي	إيجار سكن	عدد التذاكر	جهة السفر	سعر التذاكر	مصاريف سفر			
									شهري	سنوي																		

مرفق (١٠)

بيان بالعقود القائمة

العقد	طبيعته	سنة التعاقد	مدة التعاقد	تاريخ نهاية التعاقد	اجمالى المبالغ المدفوعة حتى تاريخه	المبالغ المدفوعة خلال		مشروع ميزانية ٢٠١٨	تبرير الزيادة او النقصان- ان وجد
						٢٠١٦ فعلى	٢٠١٧ معتمد		

مرفق (١١) التكوين الاستثماري (الرأسمالى للاصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	فعلي ٢٠١٥	فعلي ٢٠١٦	معتمد ٢٠١٧	متوقع ٢٠١٨
٤٠١	الدراسات (الجدوى الاقتصادية والمسوحات الأولية)				
٤٠٢	أتعاب استشاري (التصميم والأشراف)				
٤٠٣	شراء ارض (الموقع)				
٤٠٤	تجهير وتحضير الموقع				
٤٠٥	مساحي الكميات				
٤٠٦	التعويضات				
٤٠٧	المقاول (الإنشاءات)				
٤٠٨	معدات				
٤٠٩	سيارات ووسائل نقل				
٤١٠	تأثيث				
٤١١	توصيل الكهرباء				
٤١٢	توصيل المياه				
٤١٣	توصيل الهاتف				
٤١٤	توصيل المجاري				
٤١٥	تشجير وحدائق				
٤١٦	الطرق				

تابع مرفق (١١) التكوين الاستثماري (الرأسمالى للاصول غير المالية) :

الرقم	نوع الالتزام	فعلي ٢٠١٥	فعلي ٢٠١٦	معتمد ٢٠١٧	متوقع ٢٠١٨
٤١٧	الاستشاريين لدعم الأجهزة الفنية للوزارات (عقود خدمات، فنيين، خبراء، استشاريين)				
٤١٨	خطابات الاعتمادات المستندية				
٤٢٣	دعم شراء وترميم وصيانة الابار والافلاج				
٤٢٤	مساعدات وترميم المساكن الاجتماعية				
٤٢٦	شراء المخطوطات والتحف الاثرية				
٤٢٧	شراء وترميم المباني الاثرية				
٤٥٠	المتنوعات				

مرفق رقم (١٢)

الموازنة المطلوبة لعام ٢٠١٨م وفقاً لمفهوم موازنة البرامج والاداء

اسم البرنامج	الهدف	مؤشر القياس	اسم النشاط	الموازنة الأساسية			الموازنة الاضافية	
				صافي الموازنة المعدلة	الموازنة الانمائية (المشروعات المستمرة)	الموازنة الرأسمالية	المشروعات الجديدة	الجاري